الخروج من أزمة الرأسمالية أم الرأسمالية في أزمة ؟

سمير أمين

منتدى العالم الثالث، السنغال

الخلاصة: يعالج هذا المقال أزمة الرأسمالية المتأخرة و'العولمة المتوحشة' من خلال تحليل 'تراكم نزع اليد' والعلاقة بين 'التراكم اللامتناهي'، والنمو الزائد السريع والإفقار. يُحلل المقال التباين والنزاع بين مجتمعات الرخاء والرفاهية في المركز (للنظام العالمي) ومجتمعات الأطراف التي تقع تحت السيطرة، على اعتبار أن ذلك هو المحور المركزي للبديل بين 'الإشتراكية' و'البربرية'. إن إستراتيجيات التوسع للأوليغاركيات المالية الحالية وحكومات الأثرياء للرأسمالية المتأخرة تُفقِر فلاحي الأطراف عن طريق نزع الملكية على نطاق واسع وسرقة الموارد الطبيعية. وبالتالي فإن 'مسألة زراعية جديدة' تقع في قلب التحدي في القرن الحادي والعشرين. فنزع يد الفلاحين في جنوب العالم والإستغلال البشع للموارد الطبيعية في الجنوب يدمران احتمالات أية 'تنمية' تستحق اسمها بالنسبة للناس المعنيين. ومع ازدياد تعمُّق الأزمة فإن عملية التراكم هذه من خلال نزع اليد تحض على احتمال جعل النضالات راديكالية وكذلك على تشكل أممية جديدة.

الرأسمالية: جملة معترضة في التاريخ

إن مبدأ التراكم اللامتناهي الذي يُعرِّف الرأسمالية مرادف للنمو الزائد السريع، ويؤدي الأخير إلى الموت، مثل السرطان. تصوَّر جون ستيوارت ميل، الذي أقر بذلك، بأن "حالة مستقرة ثابتة" لن تضع حداً لهذه العملية اللاعقلانية. وقد شارك جون ماينارد كينز في تفاؤل العقل هذا. ولكن لم يكن أياً منهما مجهزاً لفهم كيف سيسود التغلب الضروري على الرأسمالية. بالمقابل، تمكن ماركس، بإيلائه الأهمية المناسبة للصراع الطبقي الجديد، من تصور القيام بعكس سلطة الطبقة الرأسمالية، المتركِّزة اليوم في أيدي الأوليغاركية الحاكمة.

التراكم الذي هو مرادف للإفقار، يوفِّر الإطار الموضوعي للنضالات ضد الرأسمالية. ولكن التراكم يعبر عن نفسه بالأساس من خلال التباين المتنامي بين ثراء المجتمعات في المركز (مركزالنظام العالمي) الذي يستفيد من الريع الإمبريالي، وبؤس المجتمعات في الأطراف الواقعة تحت السيطرة. . وبالتالي يصبح هذا النزاع هو المحور المركزي للبديل بين 'الإشتراكية والبربرية'.

تاريخياً، ترتبط الرأسمالية القائمة فعلاً بأشكال متتابعة للتراكم من خلال نزع اليد، ليس فقط في البداية ('التراكم البدائي')، بل أيضاً في كل مرحلة من مراحل تفتح النظام الرأسمالي. وما أن أصبحت هذه الرأسمالية 'الأطلسية' مُكوَّنة تكويناً صحيحاً حتى سعت إلى غزو العالم، وقد أعادت تشكيله على أساس نزع اليد الدائم للمناطق التي تم غزوها، والتي أصبحت في هذه الحالة أطراف النظام الواقعة تحت السيطرة.

وأسفرت العولمة 'المظفرة' عن كونها عاجزة عن فرض نفسها بطريقة دائمة. فبعد نصف قرن تقريباً من انتصارها (الذي بدا أنه يُدشن 'نهاية التاريخ') شكَّكَت الثورة في روسيا التي تقع في شبه الأطراف، والنضالات التحررية (المظفرة) في آسيا وإفريقيا، التي تُشكِّل تاريخ القرن العشرين، وهي الموجة الأولى من النضالات لتحرير العمال والشعوب، شككت في هذا النموذج.

يتواصل التراكم من خلال نزع اليد أمام أعيننا في الرأسمالية الحديثة المتأخرة 'للأوليغاركيات' المعاصرة. ففي المراكز، يترادف ريع الإحتكار – المستفيدة منه حكومات الأغنياء الأوليغاركية – مع نزع يد مجمل القاعدة المنتجة للمجتمع. وفي الأطراف يُظهِر نزع اليد هذا نفسه، الذي يدفع إلى الإفقارفي مصادرةٍ [أراضي] الفلاحين ونهب الموارد الطبيعية في المناطق المعنية. وهذه الممارسات تُشكِّل الأعمدة الأساسية لإستراتيجيات توسع الرأسمالية المتأخرة 'لإحتكارات القلة'. [١٧٩]

بهذه الروحية فإنني أضع 'المسألة الزراعية الجديدة' في قلب التحدي بالنسبة للقرن الحادي والعشرين. فنزع يد الفلاحين (في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية) هو الشكل الرئيسي المعاصر للنزعة نحو الإفقار (بالمعنى الذي عزاه ماركس إلى هذا 'القانون') المرتبط بالتراكم. ولا يمكن فصل تطبيقه عن استراتيجيات سعي الأوليغاركيات للحصول على الريع الإمبريالي، بالوقود الحيوي أو بدونه. وأستنتج من هذا بأن تطور النضال على الأرض، والردود التي ستُعطى من خلال هذا النضال لمستقبل المجتمعات الفلاحية في الجنوب (نصف البشرية تقريباً)، ستقرر إلى حد كبير القدرة، أو قدرة العمال والشعوب على تحقيق تقدم في طريق بناء حضارة حقيقية، متحررة من سيطرة رأس المال، التي لا أجد لها اسماً آخر غير الإشتراكية.

إن نهب موارد الجنوب الطبيعية، الأمر الذي يتطلبه سعي نموذج الإ ستهلاك المُبذِّر لفائدة المجتمعات الغنية الحصرية في الشمال، يُدمِّر أية إمكانيات تنمية تستحق أن تُطلِق عليها الشعوب المعنية هذا الإسم، وبالتالي، فإنه يُشكل الوجه الآخر للإفقار على مستوى العالم كله. وبهذه الروحية، فإن 'أزمة الوقود' ليست نتيجة لندرة بعض الموارد الضرورية للإنتاج (بوضوح البترول)، كما أنها ليست نتيجة للآثار المدمرة لأشكال

١٧٩) **احتكار القلة (Oligopoly)**: يُميِّز التحليل الإقتصادي بين مفهوم الإحتكار، واحتكار القلة، حيث يعني الأخير الحالة التي يعتمد فيها السوق أوجزء كبير منه على عدد قليل من المنشآت. ولكي تتوفر صفة احتكار القلة لا بد وأن يمتلك كل من تلك المنشآت درجة ملموسة من التأثير الإقتصادي، وأن تكون كل منها قوية بما يكفي لإهمال ردود فعل المنافسين. يزعم الإقتصاد التبريري أن هذا الوضع يساعد على استقرار الأسعار في السوق، لأن المنشآت لن تجرؤ على رفع أسعار منتجاتها خوفاً من عدم استجابة المنشآت الأخرى وتحول الجمهور عن منتجاتها، وعليه يزعم أن المنافسة تتركز، في ظل احتكار القلة، على تطوير نوعية المنتجات – **المترجم**

الإنتاج التي تلتهم البترول، والإستهلاك الموجودة الآن. وهذا الوصف – غير الخاطيء – يفشل في أن يتجاوز الدلائل المبتذلة والآنية. إن 'أزمة الوقود' هي نتاج مشيئة 'احتكار القلة' وإمبريالية جماعية لضمان احتكار امكانية الدخول إلى موارد الكوكب الطبيعية، أكانت تلك موارد نادرة أو غير نادرة، وبطريقة تمكنها من تَمَلُّك الريع الإمبريالي – حتى وإن بقي استهلاك هذه الموارد كما هو الآن (مُهدِر ومبذّر وملتهم للطاقة)، أو إذا كان خاضعاً لإجراءات 'صديقة للبيئة' ولإصلاحات جديدة. وأستنتج من هذا بأن السعي وراء إستراتيجية التوسع لرأسمالية احتكار القلة المتأخرة ستصطدم حتماً بمقاومة نامية لشعوب الجنوب.

لذا، فإن الأزمة الراهنة ليست أزمة مالية، كما أنها ليست مجموع الأزمات المنهجية المتعددة، بل هي أزمة رأسمالية 'احتكار القلة' الإمبريالية التي تخاطر سلطتها العليا والحصرية بأن تقوم مرة أخرى نضالات مجمل الطبقات الشعبية والأمم في الأطراف الواقعة تحت السيطرة بالتشكيك فيها، حتى وإن كانت تبدو 'أسواقاً ناشئة'. وهذه الأزمة هي أيضاً وفي الوقت نفسه أزمة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا تم أخذ الأمور سوية، فإن الظواهر التالية ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً لا تنفصم عراه: رأسمالية 'احتكار القلة'، وسلطة الأوليغاركيات السياسية، والعولمة البربرية، والممولنة، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وعسكرة الطريقة التي يجري فيها تطبيق العولمة في خدمة 'احتكار القلة'، وانحطاط الديمقراطية، ونهب موارد الكوكب، والتخلي عن تنمية الجنوب.

بالتالي، فإن التحدي الحقيقي هو كما يلي: هل ستتمكن هذه النضالات من التلاقي لتمهد الطريق – أو الطرق – للمسيرة الطويلة نحو الإنتقال إلى عالم الإشتراكية ؟ أو أن هذه النضالات ستظل منفصلة عن بعضها البعض، أو أنها حتى سيَصطدم بعضها ببعض، وبالتالي تصبح غير فعالة، تاركة المبادرة لرأسمالية 'احتكار القلة' ؟

من أزمة طويلة إلى أزمة أخرى

لعل الذوبان المالي الذي حدث في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ باغت الإقتصاديين

التقليديين الذين كانوا ينادون بـ'عولمة سعيدة'، فتخلوا عن بعض افتراءات الخطاب الليبرالي المُنتشي منذ 'سقوط جدار برلين'، مستخدمين لغواً عادياً. ولكن إذا لم يفاجئني هذا الحدث – توقعته (دون بالطبع التنبؤ بتاريخه، مثل السيد سوليل) – فببساطة لأن هذا الحدث هو بالنسبة لي جزءاً من تفتح أزمة طويلة لرأسمالية أخذت تشيخ بدءاً من سبعينيات القرن العشرين.

إن من الجيد العودة إلى أول أزمة طويلة للرأسمالية طبعت القرن العشرين، إذ أن الموازاة بين مراحل تفتح الأزمتين يسترعي الإنتباه.

إن الرأسمالية الصناعية، التي انتصرت في القرن التاسع عشر، دخلت في أزمة منذ العام ١٨٧٣ وما زالت مستمرة. هبطت نسب الأرباح للأسباب التي أكد عليها ماركس. فكان رد فعل رأس المال حركة مزدوجة من التمركز والتوسع العولمي. استولت الإحتكارات الجديدة بالإضافة إلى أرباحها على ريع مفروض على القيمة المضافة الهائلة التي يولِّدها استغلال العمال. وعززت غزوات الكوكب الكولونيالية، كما أتاحت هذه التحولات البنيوية زيادة جديدة في الأرباح. وأدت إلى 'العصر الجميل' – من ١٨٩٠ إلى ١٩١٤ – وهي فترة السيطرة المعولمة لرأس المال الذي تملكه الإحتكارات الممولنة. وكانت الخطابات المهيمنة في ذلك الوقت تمتدح الكولونيالية ('مهمة إدخال المدنية') وتصف العولمة على أنها مرادفة للسلام، واكتسبت تأييد العمال للإشتراكية الديمقراطية.

ولكن 'العصر الجميل' الذي أعلن أيديولوجيو تلك الفترة بأنه 'نهاية التاريخ'، انتهى في الحرب العالمية الأولى، كما تنبأ لينين فقط. وكانت الفترة التي تلت واستمرت حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، فترة 'حروب وثورات'. في العام ١٩٢٠، بعد أن وقعت الثورة الروسية ('الحلقة الضعيفة' في النظام) في أعقاب هزيمة الأمال في حدوث ثورة في وسط أوروبا، أعاد رأس مال الإحتكارات الممولنة، ضد كل الإحتمالات، نظام 'العصر الذهبي، وهي عملية استعادة استنكرها كينز في حينها، وكانت أصل الإنهيار المالي في العام ١٩٢٩ والركود الإقتصادي العظيم الذي أدت إليه واستمر حتى

بداية الحرب العالمية الثانية.

لذا، فإن ‹القرن العشرين الطويل› – ١٨٧٣ – ١٩٩٠ – هو قرن كلٍ من انتشار أول أزمة منهجية عميقة للرأسمالية التي شاخت (إلى الحد الذي فكر فيه لينين بأن رأسماليةالإحتكارات هذه تُشكِّل ‹أعلى مراحل الرأسمالية›)، والموجة المظفرة للثورات المناهضة للرأسمالية (روسيا والصين)، والحركات المعادية للإمبريالية في آسيا وإفريقيا.

بدأت الأزمة المنهجية الثانية للرأسمالية في ١٩٧١ عند التخلي عن تحويل الدولار إلى ذهب، بعد قرن واحد بالضبط تقريباً من بدء الأزمة الأولى. انهارت نسبة الأرباح، ومستويات الإستثمار ونسب النمو، انهارت كلها (ولم ترجع على الإطلاق إلى المستويات التي كانت عليها في ١٩٤٥– ١٩٧٥). ورد رأس المال على التحدي ليس على خلاف رده على الأزمة الأولي، رد بمضاعفة التمركز والعولمة. وهكذا، أخذ رأس المال يقيم هياكل تحدد وتُعرِّف ‹العصر الجميل› الثاني (١٩٩٠ – ٢٠٠٨) للعولمة الممولنة التي تتيح لمجموعات احتكار القلة أن تفرض ريعها الإحتكاري. ورافق هذه العملية الخطاب ذاته: السوق يضمن الإزدهار، والديمقراطية، والسلام، وهو ‹نهاية التاريخ›. وحدث إلتفاف الإشتراكيين الأوروبيين ذاته هذه المرة حول الليبرالية الجديدة. ولكن الحرب رافقت منذ البداية الحرب هذا ‹العصر الجميل›، حرب الشمال ضد الجنوب، التي بدأت في ١٩٩٠. وتماماً كما أدَّت العولمة الممولنة الأولى إلى ١٩٢٩، فعلت العولمة الممولنة الثانية وأنتجت ٢٠٠٨. وقد وصلنا اليوم إلى هذه اللحظة الحاسمة التي تُعلن عن احتمال موجة جديدة من ‹الحروب والثورات›. وحتى أن هذا الإحتمال أصبح أكبر لأن القوى الحاكمة لا تتصور أي شيء سوى إعادة النظام إلى سابق عهده قبل الذوبان المالي.

إن هذا التماثل بين تفتح هذه الأزمات المنهجية الطويلة للرأسمالية التي شاخت تستوقف الأنظار. ومع ذلك هناك اختلافات ذات مدلول سياسي له أهميته.

الخروج من الأزمة الرأسمالية أم أن الرأسمالية في أزمة ؟

ما وراء الأزمة الرأسمالية: أزمة منهجية لرأسمالية احتكارات القلة

إن الرأسمالية المعاصرة هي قبل كل شيء رأسمالية 'إحتكارات القلة' بكل معنى الكلمة (التي كانت حتى الآن جزئياً رأسمالية) . إن ما أعنيه بهذا الكلام هو أن 'احتكارات القلة' هي التي تتحكم بإنتاج النظام الإقتصادي كله . إنها 'ممولنة' بمعنى أنها وحدها التي تستطيع الدخول إلى أسواق رأس المال . وهذه 'الممولنة' هي التي تعطي لسوق النقد والمال – سوقهم الذي يتنافسون فيه مع بعضهم البعض – مكانة السوق المهيمن ، الذي يقوم بدوره بإعطاء الشكل لأسواق العمل وتبادل السلع ، ويصدر الأوامر لها .

ونُعبِّر الممولنة المعولمة عن نفسها بتحويل طبقة البرجوازية الحاكمة التي أصبحت حكومة أغنياء تستولي على الريع . والأوليغاركيون ليسوا روس فقط ، كما يُفترض في كثير من الأحيان ، بل إنهم أكثر في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان . وتراجع الديمقراطية هو حتماً نتاج لتمركزالسلطة هذا لصالح 'احتكارات القلة' حصراً .

إن من المهم أيضاً تحديد الشكل الجديد للعولمة الرأسمالية الذي يتطابق مع هذا التحول – مقارنة مع الشكل الذي كان سمة 'العصر الجميل' الأول . لقد عَبَّرتُ عن ذلك في جملة واحدة: الإنتقال من إمبرياليات (الدول الإمبريالية التي في حالة نزاع مع بعضها البعض) إلى الإمبريالية الثلاثية المشتركة (الولايات المتحدة الأمريكية ، وأوروبا واليابان) .

إن الإحتكارات التي ظهرت كرد على الأزمة الأولى في نِسَب الأرباح ، كوَّنَت نفسها على أسس عزَّزَت عنف المنافسة بين الدول الإمبريالية الرئيسية في ذلك الوقت ، وأدَّت إلى نزاع مسلح بدأ في العام ١٩١٤ ، واستمر عبر سلام فرساي ، ومن ثم عِبْرَ الحرب العالمية الثانية وحتى العام ١٩٤٥ . وهذا ما سبق ووصفه جوفاني أريغي ، وأندريه جوندر فرانك ، وإيمانيول فالرشتاين وأنا في سبعينيات القرن العشرين بـ"حرب الثلاثين عاماً" ، وهو فكرة تبنَّاها آخرون منذ ذلك الوقت .

بالمقارنة، بدأت الموجة الثانية من تمركز احتكار القلة في سبعينيات القرن العشرين، وكوَّنَت نفسها على أسس مختلفة كلية في إطار النظام الذي وصفته أنا بأنه 'إمبريالية مشتركة' ثلاثية (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان). وفي هذه العولمة الإمبريالية لم يعد الإنتاج الصناعي الإحتكاري هو الذي يمارس سيطرة المراكز (كما كان الحال إلى الآن)، بل كانت تجري السيطرة بوسائل أخرى (السيطرة على التكنولوجيات، وأسواق المال، والدخول إلى موارد الكوكب الطبيعية، والمعلومات والإتصالات، وأسلحة الدمار الشامل). وهذا النظام الذي وصفته أيضاً بأنه 'فصل عنصري' (أبارتايد) على نطاق العالم)، وهذا يعني شن حرب دائمة على دول وشعوب الأطراف المستعصية الجامحة. وهي حرب بدأت في تسعينيات القرن العشرين بنشر السيطرة العسكرية على العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في حلف الناتو الخاضعين لها.

ووفق تحليلي، فإن ممولنة هذا النظام مرتبطة ارتباطاً وثيقا للغاية وبشكل متزايد بجانبها الخاص، باحتكار القلة الواضح. إن ما يجري بينهما هو بالأساس علاقة عضوية. ووجهة النظر هذه ليست سائدة، لا في الأدبيات الوفيرة للإقتصاديين التقليديين، ولا في غالبية الكتابات الإنتقادية الخاصة بالأزمة الراهنة.

إن النظام ككل هو الذي يواجه المصاعب من الآن

إن الحقائق واضحة: الإنهيار المالي قد أخذ يُنتِج ليس 'انكماشا'، بل ركوداً عميقاً حقيقياً. ولكن بالإضافة إلى ذلك، طفت على السطح، حتى قبل الذوبان المالي، أبعاد أخرى لأزمة النظام في الوعي العام. إننا نعرف أنواع الصفات – أزمة الطاقة، أزمة الغذاء، الأزمة البيئية، وأزمة المناخ – والتحليلات العديدة لهذه الجوانب من التحديات المعاصرة التي يجري إنتاجها يوميا، وبعضها على درجة عالية من النوعية.

ولكنني، مع ذلك، أظل منتقداً لهذا النمط من التعامل مع الأزمة المنهجية للرأسمالية ألذي يعزل بشكل مفرط الأبعاد المختلفة للتحدي. لذا، فإنني سأعيد تعريف 'الأزمات' المختلفة على أنها أوجه التحدي ذاته – أوجه نظام العولمة الرأسمالية المعاصرة (أكانت ليبرالية أم لا) القائمة على أساس أن مبدأ الريع الإمبريالي يعمل على مستوى

العالم، لصالح حكوما ت إحتكار القلة الأغنياء للإمبريالية الثلاثية.

يتم خوض المعركة على الأرض الحاسمة بين'احتكارات القلة' التي تسعى إلى إنتاج وإعادة إنتاج الظروف التي تتيح لها الإستيلاء على الريع الإمبريالي، وجميع ضحاياها – العمال في جميع البلدان في الشمال والجنوب، وشعوب الأطراف الواقعة تحت السيطرة وحُكِم عليها أن تتخلى عن أفق تنمية تستحق اسمها.

'الخروج من الأزمة الرأسمالية، أو أن الرأسمالية في أزمة؟

اقترحنا أندريه جوندر فرانك وأنا هذه المعادلة في العام ١٩٧٤.

إن التحليل الذي توصلنا إليه حول الأزمة العظمى الجديدة التي فكّرنا بأنها قد بدأت، قادنا إلى الإستنتاج الأساسي بأن رأس المال سيرد على التحدي بموجة جديدة من التمركز، وسيمضي على أساسه إلى عملية انتقال هائلة. وقد أكدت التطورات فيما بعد ذلك إلى حد كبير. وكان عنوان مداخلتنا في أحد المؤتمرات الذي نظمته صحيفة "المانفستو" في روما في العام ١٩٧٤ ('دعونا ألاّ ننتظر حتى العام ١٩٨٤'، وذلك في إشارة إلى كتاب جورج أورويل[١٨٠] الذي تم نبشه وجرى نفض الغبارعنه بهذه المناسبة)، ودَعَوْنا اليسار الرأديكالي في ذلك الوقت إلى التخلي عن أية استراتيجة لمساعدة رأس المال، والبحث عن 'مخارج من الأزمة'، وذلك من أجل البحث عن استراتيجيات تهدف إلى 'الخروج من الرأسمالية التي في أزمة'.

---

١٨٠) **جورج أورويل (George Orwell)١٩٠٣– ١٩٥٠**: اسم مستعار لكاتب بريطاني يُدعى إريك بلير، عُرف بمعارضته الشديدة للشمولية وتسلط الدولة. فسر العديد من النقاد ذلك على أنه عداء للشيوعية، بينما فسره آخرون على أنه عداء لكافة أشكال الإعتداء على حرية الإنسان وفي ظل أي نظام إجتماعي. وضَّح أورويل موقفه في مقدمة كتبها لأشهر رواياته المسماة "مزرعة الحيوان"، وجرى تجاهلها من النُقَّاد والمؤسسة الحاكمة حتى كادت أن تُنسى وتضيع. قال في مقدمته تلك إن الأوضاع في إنجلترا بالنسبة للحريات ليست أفضل حالاً منها في الدولة الشمولية التي سخر منها في روايته، رغم اختلاف الأساليب المستخدمة. وقال "إن الأمر الخبيث فيما يتعلق بالرقابة الأدبية في إنجلترا هو كونها رقابة طوعية إلى حد كبير فالأفكار غير المقبولة يمكن إسكاتها، والحقائق غير المناسبة يمكن إبقاؤها في الظلام دون الحاجة إلى منع رسمي. . . وأي شخص يتحدى الأرثوذكسية السائدة سيجد نفسه وقد أُسكِت بفاعلية مذهلة دون اللجوء إلى القوة" – **المترجم**

لقد اتبعت هذا الخط في التحليل بنوع من العناد، وهو أمر لا أتأسف عليه. اقترحت مفاهيمية لأشكال جديدة من السيطرة تقوم بها المراكز الإمبريالية، على أساس أنماط سيطرة جديدة حلَّت محل الإحتكار القديم، على الإنتاج الصناعي حصرياً، وهو الأمر الذي أكَّدَه نهوض بلدان يُشار إليها على أنها 'أسواق ناشئة'. ووصفت العولمة الجديدة بأن بناؤها يتم على أساس أنها 'فصل عنصري – أبارتايد – على المستوى العالمي، تؤدي إلى عسكرة إدارة الكوكب، وبهذه الطريقة تُكرّس في ظروف جديدة الإستقطاب الذي لا يمكن فصله عن توسيع 'الرأسمالية القائمة فعلا'.

الموجة الثانية من تحرر الشعوب: 'إعادة صناعة' القرن العشرين أو شيء أفضل؟

ليس هناك من بديل لمنظور إشتراكي

إن العالم المعاصر تحكمه أوليغاركيات. فالأوليغاركيات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، تسيطر ليس على الحياة الإقتصادية وحسب، بل أيضاً على السياسة والحياة اليومية. والأوليغاركيات الروسية، التي تحاول الدولة الروسية السيطرة عليها، هي على شاكلتها. وفي الصين هناك 'حكم الدولة' (Statocracies). الأوتوقراطيات (تختفي في بعض الأحيان وراء مظهر ديمقراطية منتخبة ذات مستوى منخفض) موجودة في النظام العالمي في أماكن أخرى حول العالم.

إدارة هذه الأوليغاركيات للعولمة الراهنة هي في أزمة. فأوليغاركيات الشمال تسعى إلى البقاء في السلطة عندما تنتهي الأزمة، وهي لا تشعر بأنها مُهدَّدَة. ومقارنة فإن هشاشة السلطة التي في يد الأوتوقراطيات في الجنوب أمر واضح ومرئي. وبالتالي فإن نموذج العولمة القائم حالياً عرضة للخطر. فهل ستجري مساءلته والتشكيك فيه من قبل تمرد الجنوب، كما كان الحال في القرن السابق؟ على الأرجح كذلك، ولكن سيكون ذلك مبعثاً للحزن، وذلك لأن الإنسانية ستلزم نفسها بالسير في طريق الإشتراكية – البديل الوحيد الإنساني للفوضى – عندما ستتم هزيمة سلطات الأوليغاركية وحلفاؤها وخَدَمُها، في بلاد الشمال، وأيضاً في الجنوب.

لتعش أممية الشعوب في مواجهة كوزموبوليتية الأوليغاركيات.

هل من الممكن إعادة رأسمالية 'احتكارات القلة' المولنة والمعولمة إلى ما كانت عليه من سيطرة؟

إن الرأسمالية ليبرالية بطبيعتها، هذا إذا كنا نعني بالليبرالية ليس الصفة الجيدة الطيبة التي توحي بها هذه الفكرة، بل ممارسة السيطرة العادية الكاملة لرأس المال، ليس على العمل والإقتصاد فقط، بل كل جوانب الحياة الإجتماعية. لا يمكن أن يوجد 'اقتصاد سوق' (وهو تعبير غامض للرأسمالية) دون وجود 'مجتمع رأس المال'. فرأس المال يتبع بعناد هذا الهدف الفريد: المال، والتراكم من أجل التراكم. لقد فهم ماركس، ومن بعده مفكرون انتقاديون آخرون مثل كينز، هذا فهماً جيداً، ولكن ليس اقتصاديونا التقليديون، بما في ذلك اليساريون منهم.

لقد جرى فرض هذا النموذج، نموذج سيطرة رأس المال الكاملة والحصرية بقسوة من قبل الطبقات الحاكمة طيلة فترة الأزمة الطويلة السابقة حتى العام ١٩٤٥. وسمح الإنتصار الثلاثي فقط، انتصار الديمقراطية والإشتراكية وتحرر الشعوب الوطني، من العام ١٩٤٥ وحتى ١٩٨٠، باستبدال هذا النموذج الدائم، المثال الرأسمالي، بتعايش مشوب بالنزاعات لثلاث نماذج إجتماعية مُنَظَّمَة، وهي دولة الرفاهية للإشتراكية الديمقراطية في الغرب، والإشتراكية 'القائمة حقاً' في الشرق، والقومية الشعبية في الجنوب. وجعل موت وانهيار هذه النماذج الثلاثة عودة السيطرة الحصرية لرأس المال أمراً ممكناً، وجرى وصفها هذه المرة بأنها المرحلة النيوليبرالية للرأسمالية.

ربطت هذه 'الليبرالية' الجديدة بسلسلة من الجوانب الجديدة التي تبدو لي بأنها تستحق الوصف بأنها 'شبه رأسمالية'. ولعل كتابي ذا العنوان الذي ينحدر من ذلك، والذي نُشِر في العام ٢٠٠١، أحد الكتابات النادرة حقاً في ذلك الوقت، الذي لم ينظر إلى النيوليبرالية المعولمة والممولنة على أنها 'نهاية التاريخ'، وحلل نظام الرأسمالية الشائخ على أنه غير مستقر ومحكوم عليه بالإنهيار في نهاية الأمر، بالضبط بسبب ممولنته ('موطن ضعفه'، كما كتبت في حينه).

ظل الإقتصاديون التقليديون يصمون آذانهم بعناد عن أية مساءلة لعقيدتهم والتشكيك بها، إلى حد أنهم لم يتمكنوا من رؤية الإنهيار المالي في العام ٢٠٠٨. أما أولئك الذين صورتهم وسائل الإعلام بأنهم 'انتقاديون'، فإنهم بالكاد يستحقون هذا الوصف. حتى جوزيف ستيجلتس يظل مقتنعاً بأن النظام كما هو – لبرالية معولمة ومموّلنة – يمكن إصلاحه من خلال بعض التصحيحات. وأماريا سن يدعو إلى الأخلاقية دون أن يتجرأ على أن يُفكر بالضرورة بالرأسمالية 'القائمة فعلاً' كما هي.

إن المآسي الإجتماعية التي سيسببها انتشار الليبرالية – طوباوية الرأسمالية الدائمة، كما سبق وكتبت – قد ألهمَت شيئاً من الحنين بالنسبة للماضي القريب، أو البعيد. ولكن هذا النوع أو أنواع مشابهة من الحنين لا يمكن أن تردَّ على التحدي الحالي، لأنها نتاج تفكير نظري انتقادي فقير، أوقف نفسه تدريجياً عن فهم التناقضات الداخلية وحدود أنظمة ما بعد ١٩٤٥ التي بدت تآكلاتها وتحويلاتها وانهياراتها وكأنها زلازل غير متوقعة.

بيد أنه في الفراغ الذي خلقته هذه التراجعات للفكر النظري الإنتقادي، تمكَّن الوعي حول الأبعاد الجديدة للأزمة المنهجية للحضارة، من شق طريق. وأنا أتحدث هنا عن الحركة الإيكولوجية. ولكن الخُضُر الذين سعوا إلى تمييز أنفسهم بشكل راديكالي عن كلٍ من الزُرق (المحافظين والليبراليين) والحُمْر (الإشتراكيين) قد انغلقوا في مأزق، بما أنهم فشلوا في ربط البُعد الإيكولوجي بتحد انتقادي راديكالي للرأسمالية.

لذا كان كل شيء جاهزاً لتأمين إنتصار بديل 'الديمقراطية الليبرالية' – في الواقع سريع الزوال، ولكنه مجرب 'أكيد'. إنه نوع بائس من التفكير– لا تفكيرفي الواقع – يتجاهل حجة ماركس الحاسمة حول فشل الديمقراطية البرجوازية في الإقرار بأن أولئك الذين يقررون ليسوا هم أولئك الذين تهمهم وتعنيهم تلك القرارات. إن الذين يقررون ويستفيدون من الحرية التي تعززها السيطرة على الممتلكات هم الآن الأغنياء من احتكارات القلة الرأسمالية الذين في أيديهم السلطة، والدول مدينة لهم، وأصبح العمال والشعوب المعنية بحكم الضرورة من أكثر ضحاياهم. ولكن هذا النوع من الهراء

الليبرالي قد كان له مصداقية في وقت من الأوقات، على الأقل لفترة قصيرة، وذلك نتيجة لتحولات أنظمة ما بعد ١٩٤٥. ولكن لم يعد بؤس العقيدة السائدة يستطيع فهم أصول الأزمة. وبالتالي، فإن الديمقراطية الليبرالية قد تبدو كأنها 'أفضل كل الأنظمة الممكنة'.

واليوم، فإن القوى السائدة، تلك التي لم تتوقع أي شيء، مشغولة في إصلاح النظام ذاته. ونجاحها الممكن، كنجاح المحافظين في عشرينيات القرن العشرين – الذي أدانه كينز دون أن يتردد له صدى في ذلك الوقت – سيؤدي فقط إلى تفاقم مدى التناقضات التي هي السبب الرئيسي للإنهيار المالي في العام ٢٠٠٨.

ولا تقل خطورة كون اقتصاديين 'يساريين' قد تبنوا منذ ذلك الوقت المباديء الأساسية للإقتصاد المبتذل، وقبلوا بالفكرة الخاطئة بأن الأسواق عقلانية. والإقتصاديون ذاتهم قد ركّزوا جهودهم على تعريف شروط عقلانية السوق، وبالتالي تخلوا عن ماركس الذي اكتشف عدم عقلانية السوق من وجهة نظر العمال والشعوب، واعتبروا هذا المنظور منظوراً 'مضى زمانه ولم يعد صالحاً'. وفق هذا المنظور 'اليساري'، فإن الرأسمالية مرنة، وتُكيِّف نفسها وفق متطلبات التقدم (التكنولوجي وحتى الإجتماعي)، إذا ما أُرغمت على هذه الطريقة. هؤلاء الإقتصاديون 'اليساريون' لم يكونوا مستعدين للفهم بان الأزمة التي اندلعت كانت محتومة. وهم حتى أقل استعداداً لمواجهة التحديات التي تواجهها الشعوب نتيجة لذلك. ومثلهم مثل الإقتصاديين المبتذلين الآخرين سيسعون إلى إصلاح الضرر دون أن يفهموا بأنه من الضروري إتباع نهج آخر إذا كان لذلك الإصلاح أن ينجح – نهج التغلب على منطق الرأسمالية الأساسي. وبدلاً من البحث عن مخارج من الرأسمالية التي هي في أزمة، فإنهم يفكرون بأن في وسعهم ببساطة أن يخرجوا من أزمة الرأسمالية.

هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة

لا يشكل مؤتمر قمة مجموعة العشرين الأخير الذي عُقِد في لندن، بأي حال من الأحوال، بداية 'إعادة بناء العالم'. وكذلك فإنه ليس من قبيل الصدف وسط

الضجيج ، أن يتبعه انعقاد اجتماع قمة حلف الأطلسي – الحلف الذي هو اليد اليمنى للإمبريالية المعاصرة – وتعزيزمشاركة حلف الأطلسي العسكرية في أفغانستان . فحرب الشمال الدائمة ضدالجنوب يجب أن تستمر .

كنا نعلم أن حكومات الثالوث – الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان – ستُتابِع الهدف الوحيد ، هدف إعادة النظام إلى ما كان عليه قبل أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨ . ويجب على المرء ، من ناحية ، ألاَّ يأخذ بجدية مداخلات الرئيس أوباما ، وجوردن براون في قمة مجموعة العشرين في لندن ، ومداخلات نيقولاي ساركوزي وأنجيلا ميركل ، من الناحية الأخري . فمداخلات الفريقين كانت تهدف إلى إمتاع المشاهدين . فالإختلافات المفترضة التي حددتها وسائل الإعلام ، والتي لم تكن فيها مادة حقيقية ، تجيب على احتياجات الزعماء المعنيين ليبدون على أفضل ما لديهم أمام الرأي العام الساذج . 'إعادة خلق الرأسمالية' ، و'إضفاء أخلاقية على العمليات المالية' ، هكذا تصريحات ضخمة طنانة وغيرها من أجل تجنب القضايا الحقيقية . لهذا فإن إعادة النظام إلى سابق عهده لن يَحِل أي مشكل ، بل إنه ، في الواقع ، سيفاقم خطورة الأزمة . و'لجنة ستيجليتس' التي انعقدت في الأمم المتحدة ، هي جزء من هذه الإستراتيجية ، استراتيجية خداع الجمهور . من الواضح إن المرء لا يمكنه توقع غير ذلك من الأوليغاركيات التي تسيطر على السلطة الحقيقية وعلى دائنيهم السياسيين . إن وجهة النظر التي طوَّرتُها ، وتؤكد على الصلات التي لا تنفصم عراها بين سيطرة 'احتكار القلة' ، وممولنة إدارة اقتصاد العالم الضرورية ، تؤكدها نتائج قمة مجموعة العشرين .

الأمر الأكثر تشويقاً هو حقيقة أن زعماء 'الأسواق الناشئة' الذين دعيوا إلى الإجتماع فضلوا أن يظلوا صامتين . جملة واحدة ذكية قيلت طيلة هذا اليوم ، يوم الإستعراض العظيم ، قالها الرئيس الصيني هو جينتاو ، الذي علق عرضاً ، دون إصرار ، وبابتسامة (ساخرة ؟) ، أنه من الضروري تصور خلق نظام نقدي عالمي لا يقوم على الدولار الأمريكي . فربط بعض المعلقين ذلك على الفور – وبحق – باقتراحات كينز في العام ١٩٤٥ .

إن الملاحظة هي استيقاظ فج على أن أزمة نظام 'إحتكار القلة' الرأسمالي مرتبط ارتباطاً لا تنفصم عراه مع أزمة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي هي على وشك الإنهيار. ولكن مَن سيحل محلها؟ بكل تأكيد ليس 'أوروبا' التي لا وجود لها بمعزل عن الرابطة الأطلسية أو خارجها، وليس لها أي طموح لأن تكون مستقلة، كما أكد مرة أخرى اجتماع قمة الناتو. الصين؟ لا وجود لهذا 'الخطر' الذي تردده بلا شك إلى حد التقزز وسائل الإعلام ('الخطر الأصفر الجديد') من أجل أن تبرر التحالف الأطلنطي، في الواقع لا وجود له. فالقيادة الصينية تعرف بأن البلد ليس لديه الإمكانيات، كما أن ليس لديها الإرادة. إن استراتيجية الصين تنحصر في الدعوة إلى عولمة جديدة بدون هيمنة – شيء لا تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية ولا أوروبا بأنه مقبول.

إن احتمال التطور في هذا الإتجاه يعتمد مرة أخرى على بلدان الجنوب. وليس من قبيل الصدف أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) هو المؤسسة الوحيدة تحت مظلة الأمم المتحدة التي اتخذت مبادرات تختلف جوهرياً عن مبادرات 'لجنة ستيجلتس'. وليس من قبيل الصدف أيضاً أن السكرتير العام للأونكتاد سوباخاي بانيتشباكدي (من تايلاندا)، الذي يُعتبر ليبرالياً بامتياز، قد تجرأ أن يقترح في تقرير معنون "الأزمة الإقتصادية العالمية" في آذار/ مارس ٢٠٠٩، أفكاراً واقعية هي جزء من الموجة الثانية لـ"استيقاظ الجنوب".

من ناحيتها، بدأت الصين في بناء أنظمة مالية إقليمية بديلة متخلصة من الدولار الأمريكي، وذلك بشكل تدريجي وتحت السيطرة. وهذه البدائل ومثيلاتها تكمل على المستوى الإقتصادي الدعوة إلى تحالف سياسي في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، التي هي عقبة رئيسية أمام عدوانية الناتو.

وافق اجتماع قمة الناتو، الذي عُقِد في الوقت ذاته في نيسان/ إبريل ٢٠٠٩ على قرار واشنطن بعدم البدء في الإنسحاب العسكري التدريجي [من أفغانستان]، بل على العكس تعزيز مدى مشاركته العسكرية، وذلك على الدوام بذريعة 'الحرب على الإرهاب'المُضللة. وبذل الرئيس أوباما جهده ومواهبه لإنقاذ برنامج الرئيس كلينتون،

والرئيس بوش الخاص بفرض السيطرة العسكرية [الأمريكية] عالمياً، التي هي الطريقة الوحيدة لإطالة أمد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت الآن مهددة. سَجَّل أوباما بعض النقاط وحصل على استسلام كامل غير مشروط من فرنسا الرئيس ساركوزي – الأمر الذي يُشكل نهاية الديجولية – التي عاودت الإنضمام إلى القيادة العسكرية لحلف شمال الأطلسي، الأمر الذي كان صعباً خلال رئاسة بوش، عندما كانت واشنطن تتكلم بلا ذكاء، ولكن ليس بلا عنجهية وغطرسة. بالإضافة إلى ذلك تصرف أوباما مثل بوش بتجاهله استقلال أوروبا، وإعطائه الدروس حول كيف يجب أن تدخل تركيا إلى الإتحاد الأوروبي!

نحو موجة ثانية من النضالات المظفرة لتحرير العمال والشعوب.

هل من الممكن تحقيق تقدم جديد في النضالات من أجل تحرير الشعوب؟

تتسم الإدارة السياسية لسيطرة رأس مال 'احتكارات القلة' على العالم بالضرورة بالعنف الشديد. فمن أجل المحافظة على مكانتها كمجتمعات غنية تضطر بلدان الإمبريالية الثلاثية، بالتالي، إلى قَصْر الدخول إلى موارد الكوكب الطبيعية على ما يعود عليها بالمنفعة حصرياً. وهذا المتطلب الجديد هو الذي يكمن في الأصل وراء عسكرة العولمة، الأمر الذي وَصَفْتُه في مكان آخر بأنه 'إمبراطورية الفوضى' (وهو عنوان كتاب لي تم نشره في العام ٢٠٠١)، وهو تعبير تبناه آخرون منذ ذلك الوقت.

وتمشياً مع 'مشروع واشنطن' الخاص بالسيطرة العسكرية على الكوكب، وشن 'حروب استباقية' بذريعة 'الحرب على الإرهاب' صوَّر الناتو نفسه بأنه 'ممثل المجتمع الدولي'، وبالتالي قام بتهميش الأمم المتحدة – المؤسسة الوحيدة التي تملك حق الحديث باسم المجتمع الدولي.

بالطبع لا يمكن الإقرار علناً بالأهداف الحقيقية. واختارت الدول المعنية، لإخفاء تلك الأهداف، اللجوء إلى أدوات في خطابها عن الديمقراطية، ومنحت نفسها 'حق التدخل' من أجل أن تفرض 'احترام حقوق الإنسان'!

في الوقت ذاته، قامت السلطة المطلقة لحكومات الإغنياء الأوليغاركية الجديدة بإفراغ ممارسة الديمقراطية البرجوازية من مضمونها. في الأوقات السابقة، كانت المفاوضات السياسية بين الأحزاب السياسية المختلفة للكتلة المُهيمنة أمراً ضرورياً من أجل إعادة إنتاج سلطة رأس المال. بالمقابل أدَّت الإدارة السياسية الجديدة لمجتمع رأسمالية 'احتكار القلة'، التي تمت إقامتها من خلال عدم تسييس منهجي، أدت إلى نشوء ثقافة سياسية جديدة، سياسة 'التوافق' (مُفَصَّلة على مثال الولايات المتحدة الأمريكية)، يحل فيها المُستهلِك والمُتفرج السياسي محل المواطن النشط – وهو شرط من شروط الديمقراطية الحقة. وهذه 'الجرثومة الليبرالية' (وهذا أيضاً هو عنوان كتاب آخر لي نُشِر في العام ٢٠٠٥) يُلغي أي انفتاح محتمل على خيارات بديلة محتملة، وتُحِل محلها توافق يتمركز حول احترام ديمقراطية انتخابية إجرائية.

إن موت وانهيار النماذج الإجتماعية الثلاثة التي سبق ذكرها يكمن في أصول هذه الدراما. فقد جرى قلب صفحة الموجة الأولى من نضالات التحرير، ولم يتم بعد فتح صفحة الموجة الثانية. وفي الغسق الذي يفصل بينهما يمكن للمرء أن يتبيَّن 'الوحوش'، كما يقول غرامشي.

في الشمال، تسببت هذه التطورات في خسارة الشعور الحقيقي بممارسة الديمقراطية. ويتخفى هذا التراجع وراء التظاهر بما يُسمى خطاب 'ما بعد الحداثة'، الذي بموجبه تكون الأمم والطبقات قد خرجت من الصورة وتخلَّت عن المجال السياسي إلى 'الفرد'، الذي أصبح الآن هو المحور النشط للتحولات الإجتماعية.

في الجنوب، تهيمن أوهام أخرى على المجال السياسي، وهم تنمية رأسمالية وطنية ومستقلة، تكون جزءاً من العولمة، وهو أوهام قوية بين صفوف الطبقات المسيطرة والوسطى في 'الأسواق الناشئة'، يُغذِّيها النجاح الفوري خلال العقود القليلة الماضية، أو الأوهام التي تحن إلى الماضي (شبه الإثني وشبه الديني) في البلدان التي استثنيت من هذه العملية.

الأمر الأسوأ أن هذه التطورات قد قوَّت التبني العام لـ'أيديولوجية الإستهلاك'،

وفكرة أن التقدم يُقاس بالنمو الكمي للإستهلاك. لقد بيَّن ماركس بأن نمط الإنتاج هو الذي يُقرر نمط الإستهلاك، وليس العكس، كما يدعي الإقتصاديون المبتذلون. إن ما يجري تجاهله في كل ذلك هو مَنظور عقلانية انسانية وعالية، التي هي أساس المشروع الإشتراكي. فالإمكانية الجبارة التي يوفرها تطبيق العلم والتكنولوجيا للإنسانية جمعاء، والتي ستُمكِّن الإنتعاش الحقيقي للأفراد والمجتمعات في الشمال والجنوب، يجرى إضاعتها في المطالبة بإخضاعها إلى منطق السعي اللامحدود وراء تراكم رأس المال. وحتى الأسوأ من ذلك هو أن التقدم المستمر للإنتاجية الإجتماعية للعمال مرتبط بالإستخدام المُبهِر لآليات الإفقار (الواضح على مستوى العالم، ومن بينه الهجوم الشامل على المجتمعات الفلاحية)، كما سبق وفهم ماركس ذلك.

إن تبني الإغتراب[١٨١] الأيديولوجي، الذي تسببه الرأسمالية، لا يؤثر بشكل عكسي فقط على المجتمعات الميسورة للمراكز الإمبريالية؛ فشعوب الأطراف، الذين هم في غالبتهم محرومون من الدخول إلى مستويات مقبولة من الإستهلاك، وتعميهم طموحاتهم بأن يستهلكوا مثل الشمال الميسور، أخذوا يفقدون وعيهم الخاص بحقيقة أن منطق الرأسمالية التاريخية يجعل من المستحيل توسيع هذا النموذج إلى العالم بأسره.

لذا، يمكننا فهم الأسباب لماذا كان الإنهيار المالي في العام ٢٠٠٨ النتيجة الحصرية لزيادة حدة تناقضات النظام الداخلية الغربية على تراكم رأس المال. ويمكن لتدخل قوى تُجسد بديلا إيجابياً فقط أن يوفر طريقاً لتصور مخرج من الفوضى التي تَسَبَّب فيها احتدام تناقضات النظام الداخلية. (وبهذه الروحية قُمْتُ بمقارنة 'الطريق الثوري' بنموذج التغلب على النظام القديم تاريخياً بفعل الإنحطاط.) وفي الوضع الحالي، فإن

١٨١) **الإغتراب (Alienation)**: مقولة فلسفية تعبِّر عن تحول نتائج النشاط إلى شيء غير متوقف على الإنسان وغير مسيطر عليه، وعن تشوه طابع النشاط البشري، بحيث يفقد مضمونه الخلاق، ويتجرد الإنسان من شخصيته، إذ تكتسب العلاقات الإجتماعية بين الناس صورة علاقات بين الأشياء. كان ماركس أول مَن بيَّن أن الإغتراب في المجتمع الطبقي التناحري يأتي كحصيلة التقسيم العام للعمل، وينعكس في سيطرة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، واستغلال الإنسان للإنسان. إن الناس يقيمون العلاقات فيما بينهم بشكل عفوي، وليس بوسعهم التحكم بها. لذا، فإن النشاط الإجتماعي المشترك ونتائجه وروابط الناس الإجتماعية تتبدى بالنسبة لكل فرد ولمختلف الفئات الإجتماعية شيئاً غريباً عنهم، ويغدو العالم الإجتماعي الذي صنعه الإنسان عالماً معادياً له، ومسيطراً عليه، فيضطر إلى التلاؤم مع هذا العالم على نحو أو آخر – **المترجم**

حركة الإحتجاج الإجتماعي، على الرغم من نموها المرئي، ما تزال ككل غير قادرة على مُسَآلَة النظام الإجتماعي المرتبط برأسمالية 'احتكارات القلة' في غياب مشروع سياسي متماسك يستطيع أن يُضاهي التحديات.

إن الوضع الراهن، من وجهة النظر هذه، يختلف اختلافاً كبيراً عن الوضع الذي كان سائداً في ثلاثينيات القرن العشرين، عندما اصطدمت قوى الإشتراكية مع الأحزاب الفاشية، فأنتجت النازية، والإتجاه الجديد[١٨٢]، والجبهات الشعبية.

لا يمكن تجنب تعَمُق الأزمة، حتى وإن كانت إعادة 'تنصيب' نظام سيطرة رأس مال 'احتكارات القلة' ناجحة من حيث الإمكانية، وهو أمر ليس مستحيلاً. ففي هذه الحالة فإن احتمال جعل النضالات راديكالية هو فرضية ليست غير واردة، حتى وإن كانت العقبات هائلة.

في بلدان الإمبريالية الثلاثية، مثل هذه الراديكالية ستعني ببساطة أن الأجندة ستكون مصادرة 'احتكارات القلة'، وهو أمر يبدو مستبعداً في المستقبل القريب المرئي. وبالتالي، فإن الفرضية بأنه برغم الإضطرابات التي تسببه الأزمة، لا يمكن نبذ التشكيك في استقرار مجتمعات البلدان الثلاثة. وثمة خطر جدي، خطر 'إعادة صناعة' موجة نضالات التحرر، كما حدث في القرن العشرين، أي بكلام آخر، مُسآلة النظام والتشكيك به حصرياً من بعض أطرافه.

إن المرحلة الثانية من 'يقظة الجنوب' (وهو عنوان كتاب آخر لي تم نشره في العام ٢٠٠٧، ويقدم قراءة لفترة باندونج، كالمرحلة الأولى لهذه اليقظة)، واردة في الأجندة الآن. فوفق أفضل السيناريوهات يمكن للتقدم الذي يتحقق في هذه الظروف أن يُجبر الإمبريالية على التراجع، والتخلي عن مشروعها الجنوني والإجرامي، مشروع السيطرة

١٨٢) **الإتجاه الجديد (The New Deal)**: هي مجموعة السياسات التي اتبعها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (١٩٣٣– ١٩٤٥) لمعالجة الركود الإقتصادي الذي عم العالم الرأسمالي آنذاك (أزمة ١٩٢٩– ١٩٣٣).
ولا تخرج الأساليب المتبعة عن إطار السياسات الكينزية مثل تدخل الدولة من خلال الإستثمار في الخدمات العامة، لخلق دخول وفرص عمل. . .إلخ. لكنها مثَّلت في حينها تطوراً نوعياً بالقياس إلى الليبرالية التي كانت سائدة – **المترجم**

على العالم عسكرياً. إذا كان هذا هو الحال، عندئذ ستقدم الحركة الديمقراطية في بلدان المركز في النظام مساهمة إيجابية من أجل نجاح استراتيجية التحييد هذه. بالإضافة إلى ذلك، فإن هبوط الريع الإمبريالي الذي يعود بالفائدة على المجتمعات المعنية، الذي كان هو نفسه نتاج إعادة تنظيم التوازنات الدولية لصالح الجنوب (على الأخص الصين)، سيمكنه المساعدة على يقظة الوعي الإشتراكي. ولكن من الناحية الأخرى، يُمكن لمجتمعات الجنوب أن تستمر في مواجهة التحديات ذاتها كما في الماضي، وهو وضع لا بد أن يُنتجِ الحدود ذاتها بالنسبة لتقدم تلك المجتمعات.

لا بد من أممية عمال وشعوب جديدة، وهي ممكنة

إن الرأسمالية التاريخية هي كل الإشياء بالنسبة للجميع، باستثناء كونها متينة طويلة البقاء. إنها مجرد جملة قصيرة معترضة في التاريخ. فالتشكيك الجوهري في الرأسمالية – الذي لا يعتقد مفكرونا المعاصرون، في أكثريتهم الغالبة، بأنه 'ممكن'، أو 'مرغوب' – هو الشرط الذي لا مفر منه لتحرير العمال والشعوب الخاضعين للسيطرة (عمال وشعوب الأطراف، أي ٨٠ في المائة من البشرية). وبُعدا التحديات يرتبطان ارتباطا وثيقا لا تنفصم عراه ببعضهما البعض. لن يكون هناك أي مخرج من الرأسمالية عن طريق النضال المنفرد لشعوب الشمال، أو النضال المنفرد لشعوب الجنوب الواقعة تحت السيطرة. سيكون هناك مخرج من الرأسمالية فقط عندما يلتقي بعدا التحدي مع بعضهما البعض. ومن غير المؤكدً أن يحدث هذا. وفي هذه الحالة فإنه سيجري التغلب على الرأسمالية بتدمير الحضارة (ما بعد مرض الحضارة، كما قال فرويد)، وربما بتدمير الحياة على الكوكب. إن سيناريو 'إعادة صناعة' القرن العشرين هو أقل من متطلبات إلتزام البشرية بالطريق الطويل للإنتقال إلى الإشتراكية في العالم أجمع. وتتطلب الكارثة الليبرالية تجديد الإنتقاد الراديكالي للرأسمالية. والتحدي هو ذلك الذي يواجه البناء/ إعادة البناء الدائم لأممية العمال والشعوب في مواجهة كوزموبوليتية رأس مال 'احتكار القلة'.

يمكن تصور بناء هذه الأممية من خلال تحقيق تقدم ثوري ناجح جديد (مثل الذي

حدث في أمريكا اللاتينية ونيبال) الذي يوفر منظوراً للتغلب على الرأسمالية.

في بلدان الجنوب، فإن معركة الدول والأمم من أجل عولمة تأتي بالمفاوضات ومن غير هيمنة – الشكل المعاصر للفصل – يدعمها تنظيم مطالب الطبقات الشعبية، يُمكن أن يحصر ويحد من سلطة 'احتكار القلة' لثالوث الإمبريالية. فالقوى الديمقراطية في بلدان الشمال يجب أن تدعم هذه المعركة. والخطاب 'الديمقراطي' المُقترَح – والمقبول من غالبية اليسار كما هو – والتدخلات 'الإنسانية' التي تجري باسمه، تماماً كالممارسات البائسة مثل منح 'المساعدات'، تتجنب في الواقع الإشتباك الحقيقي مع هذا التحدي.

وفي بلدان الشمال، أصبحت 'احتكارات القلة' بوضوح أشكالاً من أجل 'الصالح العام' الذي لا يمكن ترك إدارته لمصالح خاصة فئوية وحدها (أبرزت الأزمة النتائج الكارثية لهكذا أسلوب). فاليسار الحقيقي يجب أن يتجرأ على تصور التأميم كمرحلة أولى لا مفر منها لتحويل 'احتكارات القلة' إلى ملكية مجتمعية من خلال تعميق الممارسة الديمقراطية. فالأزمة الحالية تُمَكِّن مفهوم بلورة جبهة مشتركة للقوى الإجتماعية والسياسية من أن يُجَمِّع كل ضحايا السلطة الحصرية 'لاحتكارات القلة' الحاكمة.

إن الموجة الأولى للنضالات من أجل الإشتراكية في القرن العشرين، قد بيَّنَت حدود الإشتراكية الديمقراطية الأوروبية، وشيوعية الأممية الثالثة والقومية الشعبية لعصر باندونج، وموت وانهيار طموحهم الإشتراكي. ويجب على الموجة الثانية، موجة القرن الحادي والعشرين أن تستخلص الدروس من ذلك، على الأخص درساً واحداً وهو الجمع بين اشتراكية الإدارة الإقتصادية وتعميق دمقرطة المجتمع. لن تكون هناك أية إشتراكية من غير ديمقراطية، وكذلك لن يكون هناك أي تقدم ديمقراطي من غير منظور اشتراكي.

وهذه الأهداف الإستراتيجية تدعونا للتفكير في بناء 'تلاقي التباين' (في إشارة هنا للمعادلة المُستخدمة من المنتدى العالمي للبدائل) بأشكال تنظيم نضالات الطبقات المُستَغَلَة والواقعة تحت السيطرة. وليست نيِتي أن أُدين منذ البداية تلاقي الأشكال التي ستقوم بطريقتها باستعادة تقاليد الإشتراكية الديمقراطية، والشيوعية والقومية الشعبية، أو

ستختلف عنها.

يبدو لي من هذا المنظور أن من الضروري التفكير بتجديد ماركسية خلاقة. إن ماركس لم يكن في أي يوم من الأيام مفيداً وضرورياً لفهم العالم وتغييره، كما هو اليوم، فهو اليوم أكثر فائدة وضرورة منه في الأمس. وكون المرء ماركسياً بهذه الروحية، يجب علية أن يبدأ بماركس وألاَّ يتوقف عنده، أو مع لينين، أو ماو تسي تونج، كما كان الماركسيون التاريخيون يتصورون ويمارسون في القرن الماضي. ومن أجل الإضفاء على ماركس بما يستحقه: الذكاء في البدء في التفكير الإنتقادي الحديث، وانتقاد الواقع الرأسمالي، وانتقاد الطروحات السياسية والأيديولوجية والثقافية للرأسمالية. إن الماركسية الخلاقة يجب أن تسعى إلى إغناء هذا التفكير الإنتقادي بامتياز. يجب ألاَّ تخاف من جمع وتوحيد كل مُدخلات التفكير في كافة المجالات، بما في ذلك تلك التي كانت تعتبرها التعاليم الدوغماتية للماركسيات التاريخية في الماضي، خطأً، بأنها 'غريبة'.

تنويه:

إن الأطروحات الواردة في هذا المقال قد جرى طرحها وتطويرها في كتابي المعنون " الأزمة، الخروج من أزمة الرأسمالية، أم خروج من الرأسمالية التي في أزمة" الذي نشرته دار Le Temps des Cerises في العام ٢٠٠٩